كلمة وفد الجمهورية العربية السورية

في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي

2015/12/12-11/30 – لوبورجية/باريس- فرنسا

السيد رئيس المؤتمر،،،

السادة أصحاب المعالي ، ورؤساء الوفود ،،،

السيدات والسادة المندوبين،،،

السادة ممثلي المنظمات الدولية المعنية،،،

السادة الحضور،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باسمي وباسم زملائي أعضاء وفد الجمهورية العربية السورية أتقدم بالشكر العميق للحكومة الفرنسية على الجهود المبذولة لعقد هذا المؤتمر البيئي الهام الذي تعقد عليه الآمال؛ والشكر موصول إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي على كل ما بذلته من جهد للوصول لعقد هذا الاجتماع .

السيدات والسادة

يأتي انعقاد هذا المؤتمر في وقت يشهد فيه العالم بأكمله متغيرات سريعة وظروفاً قاسية تواجه كثيراً من الدول، على كافة الصعد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما ينتج عن ذلك من صراعات شرسة مباشرة أوغير مباشرة وتهافت على موارد الأرض، في غياب للضمائر الحية والمشاعر الإنسانية.

ويشهد عصرنا الكثير من الكوارث البيئية واتساعا في مجالها، حيث شملت البر والبحر والجو، مما يستدعي الاهتمام بمعالجتها وفق أسس علميه للتوصل إلي إداره فاعلة وقادرة على التعامل السريع والسليم مع الأزمات والكوارث قبل وقوعها، وحين وقوعها، وبعد وقوعها، والحد من آثارها، ولعل أهم هذه الظواهر هي ظاهرة

التغير المناخي والتي نجتمع اليوم لبحث سبل الحد من آثارها السلبية على كوكبنا، ومتابعة الجهود المبذولة سابقاً في هذا الإطار.

السيدات والسادة

لا يخفى على أحدٍ الجراح التي أصابت بلدي سورية نتيجة خنجر الإرهاب الغادر الذي حملته العصابات المسلحة لتقوم بمحاولة تقطيع هذا البلد والذي سيتعافى بإذن الله.

لايخفى على أحد التأثيرات السلبية العديدة وحجم التلوث المتولد عن الأعمال الإرهابية في بلدي والذي أثر في كافة عناصر البيئة، فقد ارتفعت تراكيز العوالق الهوائية والغبار بنسبة كبيرة نتيجة للأعمال التخريبية، كما أدى الاستيلاء على خطوط وآبار النفط وحرقها وتكرير النفط بالطرق البدائية إلى انبعاث كميات كبيرة من الغازات الملوثة للهواء، وإلى تسرب النفط إلى البيئة المحيطة وتلويث التربة وجزء من المياه السطحية والجوفية ونفوق الكثير من الأسماك والطيور المائية وتخريب الموائل الطبيعية لعدد من الكائنات الحية . ويضاف إلى هذه الممارسات حرق خزانات الوقود في بعض المصافي وحرق مساحات واسعة من الغابات مما أدى إلى ارتفاع تراكيز الملوثات في الجو وارتفاع نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري والذي تسعى الدول مجتمعة إلى تخفيضه من خلال الاتفاقية الدولية للتغيرات المناخية، فيد الإرهاب قد طالت البيئة السورية والعالمية وإصلاحها يتطلب تضافر العديد من الجهود المحلية والعالمية.

هذه الوقائع تعيق العملية التنموية ومعالجة المشاكل البيئية، لاسيما في ظل الإجراءات الاقتصادية الجائرة المفروضة على سورية من قبل بعض الدول، والتي أدت إلى توقف تنفيذ العديد من المشاريع الهادفة إلى حماية البيئة، إما بسبب صعوبات في استيراد المواد والمعدات، أو عدم التمكن من تحويل الأموال، أو عدم السماح للخبراء الدوليين من قبل منظماتهم بالقدوم إلى سورية، ومغادرة الخبراء الذين كانوا متواجدين فيها، وينعكس تأخر تنفيذ بعض المشاريع لدى الجهات الخدمية إلى تأثير سلبي على البيئة، وبالتالي صحة المواطنين.

وعلى الرغم من كل ما تقدم فإن الحكومة السورية مستمرة في تقديم كافة الخدمات المطلوبة والضرورية لحياة المواطنين وصحتهم وسلامة البيئة التي يعيشون فيها.

كما أن سوريا كانت ولا زالت ملتزمة بالاتفاقيات البيئية الدولية التي صادقت عليها، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي، ولقد رصدت ميزانيات خاصة للمشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحسين الوضع البيئي من محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي ومحطات حرارية تعمل بالطاقات المتجددة والنظيفة ومعالجة النفايات الصلبة .... وغيرها ضمن الموازنات السنوية للوزارات المعنية .

لقد انضمت الجمهورية العربية السورية للاتفاقيات البيئية الدولية وصادقت عليها والتزمت ببنودها جميعاً، وحققت سورية خطوات متقدمة في مجال حماية البيئة واستدامة التنمية والحد من تأثير التغيرات المناخية وذلك إدراكاً وانطلاقاً من التزام الحكومة بتوفير بيئة صحية تكفل سلامة المواطنين .

السيدات والسادة

إن اتفاق عالمي جديد يجب أن يكون متوازن ومنصف وعادل، وأن يأخذ بالاعتبار مبادئ وأحكام الاتفاقية الإطارية وخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وأن يعطي الأهمية الكافية لدعم الدول من أجل التكيف مع التغير المناخي ومجابهة الآثار المترتبة عنه من خلال تقديم الدعم المالي والتقني وتحقيق العدالة والتوازن الجغرافي في تنفيذ المشاريع.

ومع أننا بدأنا وبمواردنا المتاحة بتنفيذ مشاريع التخفيف ولكن يجب تقديم الدعم الفني والمالي اللازم وتقوية قدرات الدول النامية لضمان تنفيذ ما يترتب من التزامات ناتجة عن الاتفاق الجديد وبما لايشكل عبئاً على الدول النامية يعيق مسارات التنمية المستدامة، مع مراعاة وضع كل بلد.

وفي الختام...

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل العاملين بالهيئات الدولية والمحلية والتي تقدم الدعم الفني والمالي للمساهمة في الحفاظ على سلامة البيئة وصحة الإنسان.

كما أتوجه بالشكر لكل من ساهم في الإعداد لهذا المؤتمر الهام في أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي والحكومة الفرنسية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

Syria